مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية
اسم الكاتب: د. لطيف زيود، د. محمد العثمان، ريم علي عيسى
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4274
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 10:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (3) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (3) 2011

مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية

الدكتور لطيف زيود*
الدكتور محمد العثمان**
ريم علي عيسى***

(تاريخ الإيداع 14 / 2 / 2011. قُبِل للنشر في 5 / 5 / 2011)

□ ملخّص □

يجسد الإفصاح في المحاسبة عملية تقديم المعلومات الضرورية والكافية عن الوحدات الاقتصادية للأطراف ذات المصالح الحالية أو المستقبلية بتلك الوحدات. تهدف هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك عبر اختبار قائمة مكونة من ستين عنصراً تمثل العناصر الأساسية للإفصاح الاختياري بالتطبيق على التقارير السنوية المنشورة عام 2009 لخمس عشرة شركة من الشركات المساهمة السورية المسجلة. استخدم المنهج الإيجابي في قياس مستوى التباين في الإفصاح الاختياري، وتحديد حجمه ونوعيته في العينة المدروسة، وقد بينت نتائج البحث أنه بالرغم من وجود تباين في حجم ونوعية الإفصاح الاختياري إلا أن هناك اهتماماً ملحوظاً به من قبل الشركات، ورغبةً بتزويد الأطراف المهتمة بمعلومات إضافية عن تلك التي يفرضها الإفصاح الإلزامي.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح الاختياري، الشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية.

* أستاذ- قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية – سورية.
** مدرس- قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية – سورية.
***طالبة دراسات عليا (دكتوراه)- قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (3) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (3) 2011

Voluntary Disclosure Level in the Annual Reports of the Syrian Joint Stock Companies that Listed on Damascus Securities Exchange

Dr. Latif Zayoud*
Dr. Mohammad Al-Othman**
Reem Ali Issa***

(Received 14 / 2 / 2011. Accepted 5 / 5 / 2011)

□ ABSTRACT □

Disclosure is used in accountancy as an expression of presenting necessary & sufficient information about the economic units to the present and potential stakeholders. The purpose of this study is to measure the level of the voluntary disclosure in the annual reports of the Syrian joint stock companies that listed in Damascus Securities Exchange. The Study have tested a checklist of 60 points representing the basic elements of the voluntary disclosure applied on the 2009 annual reports of 15 Syrian joint stock listed companies. The positive approach is used to measure the variance of the voluntary disclosure and defined its size and quality in the studied sample. The results show that although there is difference in the size and quality of the voluntary disclosure, but the companies have significant interest and serious desire to provide all interested parties with additional information on those imposed by mandatory disclosure.

Key Words: Voluntary Disclosure, Companies Listed on DSC.

* **Professor, Department of Accountancy, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
** **Assistant Professor, Department of Accountancy, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
*** **Postgraduate, Department of Accountancy, Student Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

أظهرت الانهيارات التي تعرضت لها الشركات الكبرى مثل إنرون، إضافة إلى الأزمة المالية التي حدثت في آسيا الأهمية القصوى للإفصاح كعنصر رقابة على اعمال المنشأة من قبل الأطراف الخارجية، إذ تبين أن أهم ما أسهم في تلك الانهيارات هو عدم شفافية المعلومات المنشورة عن تلك الشركات الأمر الذي سبب تضليلاً لمتحذي القرار نتيجة عدم وجود إفصاح كاف[1]. وبالتالي أصبح من المتفق عليه أنه كلما زاد مستوى الإفصاح في المعلومات التي تنشرها الشركات كلما أسهم ذلك في زيادة الثقة في أسواق المال في أيَة دولة[2].

إن التطورات التي تطرأ على أية سوق في العالم وفق Firth لها انعكاسات على نوعية وكمية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية للشركات، ومنها التغير في نوعية وعدد الأطراف ذات العلاقة بأعمال الشركات وهم من يسمون بأصحاب المصالح، وأصبحت تلك الشركات تحت ضغوط كبيرة من قبل تلك الأطراف بضرورة زيادة كمية الإفصاح في المعلومات التي تحويها تقاريرها السنوية، وخاصة ما يسمى بالإفصاح الاختياري[3].

مشكلة البحث:

إن تنوع وتزايد فرص الاستثمار القائمة في مناخ من الحرية والمنافسة يبرز الحاجة إلى التمويل الأمر الذي يمثل دافعاً هاماً لدى الشركات من أجل الإفصاح عن معلومات تفوق ما تؤمنه معلومات الإفصاح الإلزامي. فالحاجة الى التمويل باتت عاملا هاماً في تقويم كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية للشركات، ومدى الحاجة إلى معلومات إضافية يؤمنها الإفصاح الاختياري من شأنها مساندة المستثمرين الحاليين والمتوقعين في عملية اتخاذ القرار. و بالتالي يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال طرح السؤال التالي:

ما هو مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية ؟

أهمية البحث واهدافه:

تنبع أهمية الدراسة بشكل أساس من الدور الذي يلعبه الإفصاح في التأثير على قرارات المستثمر المرتقب، وتحفيزه على تمويل الشركات ذات الشفافية العالية، وهو الأمر الذي لا يتوقف على الالتزام بمعايير الإفصاح بل الاهتمام أيضاً بالإفصاح الاختياري. وما يزيد من أهميتها عدم وجود أبحاث خاصة تهتم بقياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية انطلاقاً من أهمية قياس درجة الشفافية غير الملزمة.

يهدف البحث إلى قياس مدى التباين في الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية المنشورة في 2009/12/31 للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك باستخدام قائمة للإفصاح الاختياري اختبرت سابقاً

---

[1] **MITTON, T.** ***A Cross Firm Analysis of the Impact of Corporate on the East Asian Financial Crises*****, Journal of Financial Economics, 2002, 234.**

[2] **GROOM, C., DU, S., QU, W., SIMS, R.** ***Accounting Regulation and Corporate Governance in China's Listed Companies – An Examination of The Changing Environment and Current Issues*****, Paper Presented at the 2004 Dest (CHESI) Beijing Conference,2004,241.**

[3] **FIRTH, M.A.** ***The Impact of Size, Stock Market Listing, and Auditors on Voluntary Disclosure in Corporate Annual Reports*****, Accounting and Business Research, Autumn, 1979,274.**

من قبل Chau & Gray[4] عبر استخدامها في قياس الإفصاح الاختياري في عدد من الشركات السنغافورية وفي هونج كونج، وقد اعتمدها نظراً لاحتوائها على عدد كبير من العناصر التي جاءت نتيجة تحليل الاتجاهات الدولية والملاحظات على معايير التقارير المالية، وعدت تطبيقاً للنموذج الذي اقترحه Meek[5].

منهجية البحث:

تم تبني العديد من المداخل لقياس نوعية وكمية الإفصاح الاختياري في ظل عدم وجود نظرية عامة تقدم دليلاً على اختيار العناصر التي تقيس مدى الإفصاح الاختياري[6]. فالإفصاح بطبيعة الحال لا يملك الخصائص الملازمة التي تساعد في تحديد نوعية وكمية الإفصاح بناءً عليها[7]. وقد اعتمد المنهج الإيجابي في دراسة حجم ونوعية الإفصاح الاختياري، بناءً على دراسة ارشيفية للبيانات المنشورة في التقارير السنوية للشركات المساهمة السورية، واختبار قائمة محددة للإفصاح الاختياري تم تطويرها من دراسات سابقة.

الدراسات السابقة

- دراسة بعنوان " قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية ". أعدها الباحث سعد محمد مارق عام 2009[8]، وهدف إلى قياس حجم ونوعية الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المساهمة السعودية. وتوصل إلى وجود دلالة على تباين حجم ونوعية الإفصاح الاختياري للمعلومات بين الشركات المساهمة السعودية.

- دراسة Mohammad Hussain and Helmi Hammami، التي نشرت عام 2009[9] بعنوان " الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للدول الناشئة: حالة قطر". قامت هذه الدراسة على اختبار تجريبي لمحددات الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية ل 25 شركة مسجلة في سوق الأوراق المالية القطرية سنة 2007 حيث شكلت العينة 86% من إجمالي الشركات المسجلة آنذاك. وقد اعتبرت الدراسة أن مستخدمي التقارير المالية بمن فيهم المستثمرين، يحتاجون إلى الثقة بالأسواق المالية، و يعتبر الإفصاح عن المعلومات عنصراً أساسياً لتحقيق تلك الثقة، وقد اختبرت فرضية الدراسة بوجود علاقة بين صفات محددة للشركة " كالعمر، الحجم، الأصول " ودرجة الإفصاح الاختياري فيها وجاءت نتيجة الاختبار إيجابية.

---

[4] **CHAU, G.K., GRAY, S.J.** ***Ownership Structure and Corporate Voluntary Disclosure in Hong Kong and Singapore*****, the International Journal of Accounting, 2002, 37.**

[5] **MEEK, G.K., ROBERT, C.B., and Gray, S.J.** ***Factors Influencing Voluntary Annual Report Disclosure by US, UK and Continental European Multinational Corporations*****, Journal of International Business Studies,1995,26.**

[6] **MARSTON, CL, SHRIVES, PJ.** ***The use of disclosure indices in accounting research: a review article*****, Br. Accounting Review, 1991, 208.**

[7] **WALLACE, RSO, NASER, K. Firm-*specific determinants of comprehensiveness of mandatory disclosure in the corporate annual reports of firms on the stock exchange of Hong Kong*, J. Accounting Public Policy, 1995, 325.**

[8] **مارق، سعد. قياس *مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية*. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد1 ، المجلد2009، 23، 62.**

[9] **HUSSAIN, M. , HAMMAMI, H.** ***Voluntary disclosure in the annual reports of an emerging country: The case of Qatar*****, Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting,25,2009, 10.**

● دراسة Houssain and Reaz's عام 2007[10] بعنوان " الإفصاح الاختياري في الشركات المصرفية الهندية". قدمت الدراسة تقريراً بنتائج اختبار تجريبي لدرجة الإفصاح الاختياري في 38 شركة مصرفية مدرجة في سوق الأوراق المالية في الهند، بالإضافة إلى تقريرها عن العلاقة بين بعض خصائص الشركة والإفصاح الاختياري لشركات العينة المدروسة. حيث بينت الدراسة أن البنوك الهندية تفصح عن كمية معقولة من المعلومات الاختيارية، كما بينت أن لبعض خصائص الشركة أثراً مهماً في الإفصاح الاختياري قي حين يمكن التقليل من أهمية خصائص أخرى.

● دراسة Wen and Philomena عام 2006[11] بعنوان " الأثر الثقافي على إفصاح الشركات الصينية–رؤية حوكمة الشركات". قدمت الدراسة عرضاً لأثر تغيرات الثقافة الاقتصادية الصينية على الإفصاح الاختياري للمعلومات التي تقدمها الشركات، وقد توصلت إلى وجود أثر واضح لتلك التغيرات، اذ تبين وجود تحول كبير لدى الشركات الصينية فيما يخص الإفصاح الاختياري، وتقديم معلومات إضافية عن تلك التي تتطلبها القوانين.

● دراسة Chau and Gray المنشورة عام 2002[12] بعنوان " هيكل الملكية والإفصاح الاختياري في هونج كونج وسنغافورة". وقد هدفت إلى دراسة العلاقة بين هيكل الملكية والإفصاح الاختياري لخليط من الشركات في هونج كونج وسنغافورة "متعددة الجنسية، محلية مساهمة، وعائلية". وتوصلت الى نتيجة بوجود علاقة إيجابية بين الملكية العامة ومستوى الإفصاح الاختياري لدى تلك الشركات. فالشركات العائلية يغيب عندها الحافز للإفصاح عن أية معلومات إضافية على خلاف الشركات متعددة الجنسية.

ركزت معظم الدراسات السابقة على قياس درجة الإفصاح الاختياري وتحديد أثر العديد من العوامل فيه. يختلف البحث في محاولته قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية، فهو يرصد التزاماً حديثاً من نوعه بالنظر إلى مجتمع البحث باعتبار أن معظم الأبحاث التي تناولت الإفصاح في سورية اعتادت التركيزعلى قياس درجة الإفصاح الإلزامي، ولم يتم اختبار الإفصاح الاختياري الذي تقوم به الشركات السورية، فالدراسة قد تكون خطوة باتجاه الكشف عن مستوى الإفصاح الاختياري في تلك الشركات والمحددات التي تؤثر في مداه.

مفهوم وأهمية الإفصاح الاختياري:

يمكن تحديد العديد من الأسباب وراء قيام الشركات بتوفير معلومات إضافية تزيد المعلومات الإلزامية التي يفرضها التنظيم. وقد حاولت بعض النظريات شرح تلك الأسباب من خلال إطار نظري محكم، علماً أنه لا توجد نظرية واحدة قادرة على شرح ظاهرة الإفصاح بشكل كامل بمفردها[13].

---

[10] HOUSSAIN, M., REAZ, M., *Determinants and characteristics of voluntary Disclosure,* Corporate Social Responsibility and Environmental Management Corp. Soc. Responsibility. Environment Management,
Disclosure by Indian banking companies, 2007, 14.

[11] WEN Q, PHILOMENA L. *Cultural Impact on Chinese Corporate Disclosure – A Corporate Governance Perspective*, Managerial Auditing Journal, 2006, 21.

[12] CHAU, G.K., GRAY, S.J. optic, 37.

[13] LEVENTIS, S. Weitzman. *Exploring and Explaining Variations in Voluntary Disclosure in an European Emerging Capital Market: Evidence from the Athens Stock Exchange*, paper submitted to the BAA[S], Regional Conference, University of Aberdeen, 2000,22.

يقصد بالإفصاح الاختياري: تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية[14]. ويتم بمبادرة من الشركة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقرير المالي[15].

فالإفصاح الاختياري في التقارير السنوية يعني بطبيعة الحال المعلومات التي تتخطى المحتويات المطلوبة في القوائم المالية[16]. بكلام آخر: الإفصاح الاختياري يعني الإفصاح عن معلومات أكثر بالاستناد إلى دوافع الإدارة[17].

حاولت نظريات الإفصاح المحاسبي تفسير الإفصاح الاختياري على الشكل الآتي:

- نظرية الوكالة: بينت هذه النظرية دوافع الإفصاح الاختياري انطلاقاً من مفهوم تعارض المصالح بين المدراء والمساهمين من جهة، وبين الشركة ودائنيها من جهة أخرى، واعتبرت أن الإفصاح يمثل آلية لتخفيض التكاليف الناجمة عن هذا التعارض، كما أنه يعمل كآلية لضبط أداء المدراء وهو ما سيشكل حافزاً لديهم للإفصاح اختيارياً عن معلومات تتجاوز مايفرضه عليها التنظيم[18].
- نظرية التكاليف السياسية: يرى أنصار هذه النظرية أن الشركات الخاضعة لتكاليف سياسية عالية " وذلك تبعا لمعيار حجم الشركة " تقوم على الأرجح بالإفصاح عن معلومات أبعد مما يفرضه عليها التنظيم لتخفيض تلك التكاليف[19].
- نظرية الإشارة: ترى هذه النظرية أن المدراء قد يملكون حافزاً للإفصاح عن معلومات خاصة اختيارياً نظراً لأنهم يتوقعون أن تقدم تلك المعلومات إشارة جيدة عن أداء الشركة للأسواق، وبالتالي يخفضون احتمال عدم تماثل المعلومات[20].
- النظرية الشرعية: تؤكد هذه النظرية أن الشركات تبحث باستمرار للتأكيد على أنها تعمل ضمن حدود وأخلاقيات مجتمعاتها، وهو ما يجعل من الصعب عليها أن تثبت شرعيتها عبر الإفصاح عن أصولها التقليدية، فهي تحتاج إلى الإفصاح عن معلومات أبعد لإثبات تمسكها بقيم المجتمع الذي تعمل ضمنه[21].
- نظرية تكاليف الملكية: يرى أنصار هذه النظرية أن توصيل معلومات خاصة للمنافسين قد لايؤدي بالضرورة إلى تخفيض الأرباح المستقبلية للشركة، إذ أن عواقب الإفصاح تتوقف على العديد من العوامل مثل طبيعة السوق التنافسية، نوعية المعلومات الخاصة، وخطر دخول شركات أخرى الى السوق[22].

إن معظم النظريات تحاول تبرير الإفصاح عن المعلومات التي تتجاوز المتطلبات القانونية بناءً على العديد من العوامل، منها رغبة االشركة، وحرص إدارتها على تقديم معلومات إضافية تحقق أهدافها النهائية، فالشركات تسعى،

---

[14] FOSTER, G. *Financial Statement Analysis*, Prentic- Hall Inc, Englewood Cliffs. 1986, 200.
[15] MEEK, G.K., ROBERT, C.B., and Gray, S.J.optic,562.
[16] KUMAR, G., WILDER, W. M., STOCKS, M. H. *Voluntary accounting disclosures by US-listed Asian companies,* Journal of International Accounting Research, 2008,45.
[17] HEALY, P. M., & PALEPU, K. G. *Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature*, Journal of Accounting and Economics,2001, 433.
[18] LAMBERT, R. *Contracting theory and accounting*, Journal of Accounting and Economics,2001, 32-34.
[19] WATTS, R.L.; ZIMMERMAN, J.L.. ,*Positive Accounting Theory: A Ten Year Perspective*, The Accounting Review,1990,144-145,
[20] ROSS, S. ,*'The determination of financial structure: the incentive-signalling approach,* Bell Journal of Economics, 1977, 25-27.
[21] GUTHRI, J, PETTY, R. and YONGVANICH, K. *Using content analysis as a research method to inquire into intellectual capital reporting*, Journal of Intellectual Capital,2004, 284-288.
[22] DARROUGH, M. *Disclosure Policy and Competition: Cournot vs. Bertrand.* The Accounting Review, 1993, 556.

ضمن الإمكانيات المتاحة لها، إلى البحث عن الوسائل التي تتمكن عبر استخدامها من تحسين صورتها عبر الاستجابة لطلبات المستثمرين.

ترتبط أهمية الإفصاح عن المعلومات عموماً بالتحول النوعي الذي حدث لوظيفة المحاسبة من التركيز على دورها الرئيس الذي كانت تؤديه بغرض حماية مصالح الملاك عبر مسك الدفاتر، إلى التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات هدفه الأساسي توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات[23]. كما أن زيادة أهمية الإفصاح الاختياري نتج عن الإرتقاء الفكري في النظر إلى القوائم المالية باعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف بدلاً من عدها هدفاً نهائياً بحد ذاته. إذ أصبح من أهدافها المساعدة في اتخاذ قرارات تخصيص الموارد سواء كانت قرارات استثمار أم قرارات ائتمان أو غيرها من القرارات، وقد اتضح أيضاً أن متطلبات هذه القرارات تفوق إلى حد كبير ما يقدمه الإفصاح الإجباري من معلومات، ولذلك فهناك من يرى أن الاهتمام بالإفصاح الاختياري أصبح ضرورة لتحقيق فعالية القوائم المالية وتحقيقاً لأهدافها [24].

أهداف الإفصاح الاختياري:

يمكن تصنيف أهداف الإفصاح الاختياري ضمن المجموعات الآتية[25]:

1. وصف المفردات التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية وتوفير مقاييس لهذه المفردات بخلاف المقاييس الواردة في القوائم المالية.
2. وصف المفردات التي لايتم الاعتراف بها وإعطائها مقاييس مفيدة.
3. توفير المعلومات الدورية لمساعدة المستثمرين والدائنين في تقدير المخاطر حول البنود التي يتم الاعتراف بها وتلك التي لم يتم الاعتراف بها.
4. توفير المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في مقارنةالأرقام مع مثيلاتها لشركات أخرى كالمعلومات الكمية عن المدراء والعاملين في الشركة، وكذلك المقارنة لنفس الشركة عبر السنوات المختلفة عبر المعلومات المالية التاريخية.
5. توفير معلومات عن التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة، وتوفير المعلومات اللازمة للتنبؤ بتلك التدفقات.
6. مساعدة المستثمرين في تقويم العائد على الاستثمار في الشركة والتنبؤ بهذا العائد مستقبلاً.

---

[23] الحيالي، وليد ناجي. *النظرية المحاسبية*، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، 368.

[24] عبدالكريم، عارف عبدالله. *الإفصاح الاختياري مع دراسة ميدانية لجانب الطلب في البيئة المصرية*، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الأول.،2003، 15.

[25] MITTON, T. *A*. optic, 223.

فرضيات الإفصاح الاختياري:

ناقشت العديد من الدراسات فرضيات الإفصاح الاختياري، وعرضها Collett and Harsky [26]على الشكل الآتي:

1. فرضية معاملات سوق المال: تملك الشركات حافزاً للقيام بالإفصاح الاختياري لتخفيض حالة عدم تماثل المعلومات، وبالتالي تخفيض تكاليف التمويل الخارجي من خلال تخفيض خطر المعلومات.

2. فرضية ضبط الصراع: عندما يكون أداء الشركات ضعيفاً، يستخدم المدراء الإفصاح الاختياري قي محاولة لرفع قيمة الشركة وتقديم توضيح لأدائها الضعيف، وبالتالي تخفيض خطر فقدان الإدارة لوظيفتها.

3. فرضية أسهم التعويض: إن المدراء الذين تتم مكافأتهم بأسهم التعويض يملكون حافزاً لاستخدام الإفصاح الاختياري من أجل تخفيض احتمالية المزاعم والادعاءات التي قد تطال الشركة كونهم ممثلين لها، وبالتالي فإن الشركة تملك أيضاً حوافز لزيادة الإفصاح لتخفيض تكاليف التعاقد مع المدراء الذين يكافأون بأسهم التعويض.

4. فرضية التكاليف القضائية: إن المدراء يملكون الحافز للكشف عن الأنباء السيئة لتجنب الإجراءات القضائية الناجمة عن الإفصاح غير الكافي، لكنهم في الوقت نفسه يميلون لتخفيض الإفصاح المتعلق بالتنبؤات التي يمكن أن يثبت عدم صحتها لاحقاً.

5. فرضية تكاليف الملكية: يمكن أن يُقيَد الإفصاح الاختياري إذا لاحظ المدراء أن الإفصاح يمكن أن يكون ذا أثر سلبي من الناحية التنافسية.

بناءً عليه، يمكن عرض دوافع الإفصاح الاختياري كما يأتي:

1. إن الإفصاح مطلوب نظراً لأن المدراء يتولون المسؤوليات الملقاة على عاتقهم، وعليهم القيام بأعمال محددة، وتحقيق أهداف مالية محددة مسبقاً[27].

2. يميل المدراء إلى الإفصاح عن معلومات أدائهم للحصول على امتياز في أسواق المال[28].

3. الإفصاح غير الملائم يمكن أن يحفز المدراء لتأمين إفصاح اختياري من شأنه تخفيض تكاليف المقاضاة[29].

4. يمكن أن يتجه المدراء للإفصاح الاختياري ويقدمون التنبؤات لخدمة المستثمرين القلقين من البيئة الاقتصادية للشركة والقادرين على تحقيق استجابة سريعة للتغييرات[30].

بناءً عليه يعتمد الإفصاح الاختياري العديد من الحوافز تشكل الحوافز الإدارية أهمها في حين يعود بعضها الى النظام القانوني، وطبيعة الدولة التي تعمل الشركة فيها.

---

[26] COLLETT, HRASKY. ***Voluntary disclosure of corporate governance practices by listed Australian companies*****. Corporate Governance-An International Review,2005, 188−190.**

[27] LATRIDIS, G. ***Accounting disclosure and firms' financial attributes: Evidence from the UK stock market*****. International Review of Financial Analysis,2008, 230.**

[28] MCKNIGHT, P. J. , TOMKIMS, C. ***Top executive pay in the United Kingdom: A corporate governance dilemma*****. International Journal of the Economics of Business,1999, 241.**

[29] SKKINER, D. ***Why firms voluntarily disclose bad news*****. Journal of Accounting Research,1994, 55.**

[30] TRUEMAN, B. ***Why do managers voluntarily release earnings forecasts?*****, Journal of Accounting and Economics, 1986, 66.**

الإفصاح في الجمهورية العربية السورية:

يشرف على تنظيم المحاسبة في الجمهورية العربية السورية كل من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية من خلال قانون الشركات، وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وجمعية المحاسبين القانونيين ووزارة المالية.

لقد صدر القانون رقم 33 للعام 2009 القاضي بتشكيل مجلس المحاسبة والتدقيق برئاسة السيد وزير المالية وعضوية الهيئات التي من شأنها التأثير على المحاسبة والتأثر بها وذلك للإشراف على مهنة المحاسبة والتدقيق والارتقاء بمستوى أدائها، والرقابة على الأعمال المحاسبية والمالية تدعيماً للثقة في الأنشطة المحاسبية والتدقيق. ويختص المجلس بوضع السياسات والنظم اللازمة لتحقيق أهدافه، ومنها إلزام الجهات ذات العلاقة بتطبيق معايير المحاسبة ومعايير التقارير المالية الدولية في إطار خطة محددة زمنياً، كما أنها تقوم بدراسة احتياجات مستخدمي القوائم المالية بما يحقق المزيد من شفافية هذه القوائم [31].

عرفت هيئة الاوراق والأسواق المالية السورية الإفصاح بأنه: " الكشف عن المعلومات التي تهم المستثمرين وتتضمنها البيانات المالية، وتقارير مفتشي الحسابات، والتي تؤثر في سعر الورقة المالية. ويجب أن يكون الكشف عاماً وللجمهور، وليس فقط لحملة الأوراق المالية والمستثمرين، وذلك من خلال الصحف اليومية وبصورة دورية مرتبطة بالسنة المالية للجهة ذات العلاقة، أو بصورة فورية عند الحاجة[32].

يرى الباحثون أن الإفصاح الاختياري يلعب دوراً لايقل أهمية عن الدور الذي تلعبه البيانات المالية وتقارير مفتشي الحسابات، باعتبارها معلومات هامة، في التأثير في سعر الورقة المالية نظراً لما يحويه من معلومات إضافية تتعلق باستراتيجية الشركة.

وقد نصت المادة (17) من نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والمعنونة " الإفصاح عن النتائج النهائية للسنة المالية" بأنه يجب على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بالتقرير السنوي للشركة خلال مدة لاتزيد عن ثلاثة أشهر من انتهاء سنتها المالية، والتي يجب أن تتضمن البيانات المالية السنوية للشركة مدققة من مفتشي حساباتها مقارنة مع السنة السابقة، والتي تشتمل على ما يأتي: الميزانية العامة، حساب الأرباح والخسائر" قائمة الدخل"، قائمة التدفق النقدي، بيان التغيرات في حقوق الملكية، والإيضاحات حول البيانات المالية[33].

كما نصت المادة (9) على ضرورة أن ترفق النتائج النهائية للسنة المالية بإيضاحات مستقلة للإفصاح عن تنظيم وإدارة الشركة، بما في ذلك بيان مدى الالتزام بالأحكام المتعلقة بممارسات الإدارة السليمة للشركات[34].

فيما نصت المادة (10) من النظام، والمتعلقة بنشر النتائج النهائية للسنة المالية على أنه يتعين على الشركة المصدرة نشر البيانات السنوية بعد إقرارها من قبل مجلس إدارتها، على أن يتضمن النشر أيضاً خلاصة وافية عن تقرير مجلس الإدارة وتقرير مفتش الحسابات، وذلك خلال فترة لا تتجاوز الثلاثة أشهر من انتهاء سنتها المالية[35].

---

[31] القانون رقم 33، 3-5.

[32] التعليمات التنفيذية لقانون هيئة الأوراق والأسواق المالية الرقم 3946 تاريخ 28-8-2006. 13-9-2010.
<www.scfms.sy/forms/www/guest_lawview.php?id=11>

[33] نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الرقم 3943 تاريخ 28-8-2006، 4. 13-9-2010.
<www.scfms.sy/forms/www/guest_lawview.php?id=8>

[34] المرجع السابق نفسه،5.

[35] المرجع السابق نفسه،9.

وقدألزم قانون الشركات رقم 3 للعام 2008 في المادة 195 منه الشركات بتنظيم حساباتها وتدقيقها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية[36].

بناءً على ما سبق فإن أهم ما ألزمت به القوانين فيما يتعلق بالإفصاح عبر الهيئات الناظمة يركز بالدرجة الاولى على ما اصطلح بتسميته القوائم المالية متمثلة بقائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى الإيضاحات المتممة التي من شأنها جعل تلك القوائم مفهومة وغير مضللة. وكانت في نظام الهيئة إشارة سريعة إلى ضرورة نشر خلاصة وافية عن تقرير مجلس الادارة الذي يتضمن معلومات عامة عن الشركة وموظفيها واستراتيجيتها وأهدافها.

النتائج والمناقشة:

1. مجتمع وعينة البحث: تم اختيار البحث من مجتمع الشركات المساهمة السورية عام 2009، وتمثلت عينة البحث ب 15 شركة مساهمة من أصل 20 شركة مسجلة في سوق دمشق بنسبة تمثيل بلغت 75%، وهي الشركات التي تم التمكن من الحصول على تقاريرها السنوية، وتم استبعاد الشركات الخمسة الباقية؛ أربعة منها لعدم التمكن من الحصول على تقاريرها السنوية سواء عبر الاتصال الشخصي أو البحث في مواقع الشركات، والخامسة كونها أُسست عام 2009م وبالتالي لا يوجد تقاريرمنشورة لها في هذا العام. والجدول التالي يوضح إجمالي مفردات العينة موزعة حسب القطاعات*:

---

[36] **قانون الشركات رقم 3 للعام 2008،80.**

*** بعد مراجعة التقارير المالية للشركات ال 20 المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك على الموقع الالكتروني للسوق، وموقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، ومواقع الشركات نفسها، لم يتم التمكن من الحصول على التقارير السنوية للعديد منها فمعظم التقارير المحملة على المواقع كانت تقتصر على القوائم المالية والايضاحات المتممة لها وتقرير مفتش الحسابات مما جعل تطبيق الدراسة التجريبية منقوصة دون الحصول على التقرير السنوي كاملاً للتمكن من اختبار قائمة الإفصاح الاختياري وهو ما اضطر الى الاتصال بشكل شخصي مع تلك الشركات حيث تمكنت من الحصول على التقارير السنوية ل 15 شركة حيث استغرقت عملية التجميع مدة أسبوع كامل. وتجدر الإشارة في هذا السياق الى أن كلاً من بنك بيبلوس وفرنسبنك لا يملكون مواقع الكترونية مستقلة لفرع سورية إذ أن موقع البنك لكل منهما يتضمن التقرير السنوي التجميعي لجميع فروع البنك حول العالم وهو مالم يمكن تجاوزه مع بنك بيبلوس اذ تمت محاولة الحصول على تقرير مجلس الادارة لفرع سورية للعام 2009 عبر الاتصال الشخصي مع الادارة بالشكل الذي يمكن من تطبيق الدراسة على البنك لكن تم الفشل في ذلك في حين تم النجاح في الحصول عليه من ادارة فرنسبنك بالرغم من أن البنك حينها كان في المراحل الأولى لعمله في سورية إذ تأسس البنك بتاريخ 2008/7/13 وبدا عمله بتاريخ 2009/1/15، للتأكد يمكن مراجعة المواقع التالية:**

www.dse.sy
www.scfms.sy
www.byblosbank.com
www.fransabank.sy

جدول (1): عدد شركات العينة ونسبة تمثيلها للمجتمع

القطاع	عدد شركات القطاع	عدد شركات العينة	نسبة تمثيل العينة للمجتمع
الزراعي	1	1	%6.7
التأمين	4	3	%20
البنوك	12	8	%53.3
الصناعي	1	1	%6.7
الخدمات	2	2	%13.3
الاجمالي	20	15	%100

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن أعلى نسبة لتمثيل المجتمع كانت في قطاع البنوك حيث بلغت 53.3%، في حين كانت النسبة الأقل للقطاعين الزراعي والصناعي، ويعود السبب في ذلك إلى أن 60% من الشركات المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية هي من قطاع البنوك في حين أن 5% فقط هي نسبة تمثيل القطاع الزراعي، ومثلها للقطاع الصناعي.

2. نموذج قياس الإفصاح الاختياري وتطبيقه على العينة: تم تحديد واعتماد نموذج الإفصاح الاختياري وفق الخطوات التالية:

أولاً. إعداد قائمة بالمعلومات المطلوب التعرف عليها وتطبيقها على شركات العينة للتعرف على ما إذا كانت تلك الشركات تفصح عن معلومات تلك القائمة أو لا. علماً أن القائمة التي سيتم تطبيقها استخدمت في دراستي Meek عام 1995[37] و Chau &Gray عام 2002[38] حيث أشارت الدراستان إلى ان السبب الرئيس لاختيار تلك القائمة من قبلهما يعود إلى وجود مجموعة من العناصر الهامة لقياس الإفصاح الاختياري فقد قسمت المعلومات بموجبه إلى ثلاث مجموعات: معلومات استراتيجية، معلومات غير مالية، ومعلومات مالية. وسيتم استعراض القائمة خلال تطبيقها على التقارير السنوية للشركات المدروسة.

ثانياً. يتم مقابلة المعلومات الموجودة في قائمة الإفصاح الاختياري بالتقارير السنوية المنشورة لكل شركة من الشركات المدروسة على حدى بحيث تعطى الشركة (1) بالنسبة للعنصر الموجود و (0) للعنصر غير الموجود. وبعد ذلك يتم جمع النقاط لكل شركة وتحديد نسبة الإفصاح الاختياري لها بقسمة المجموع الذي حصلت عليه والذي يمثل عدد العناصر التي تم الإفصاح عنها على 60 وهي عدد عناصر قائمة الإفصاح الاختياري.

ثالثاً. إيجاد نسبة الإفصاح لكل عنصر على مستوى الشركات ككل للتعرف على أكثر العناصر التي تهتم الشركات بالإفصاح عنها.

رابعاً. ترتيب شركات العينة تنازلياً من حيث نسبة الإفصاح الاختياري الخاص بها.

بتطبيق ذلك على التقارير السنوية لكل شركة على حدى وبالتحليل الإحصائي للحصول على نسبة الإفصاح الاختياري بقسمة اجمالي عدد العناصر المفصح عنها في كل شركة على 60 وهو عدد عناصر القائمة المطبقة اتضح ما يلي:

[37] **MEEK, G.K., ROBERT, C.B. optic, 555-572.**
[38] **CHAU, G.K., GRAY, S.J. optic , 247-265.**

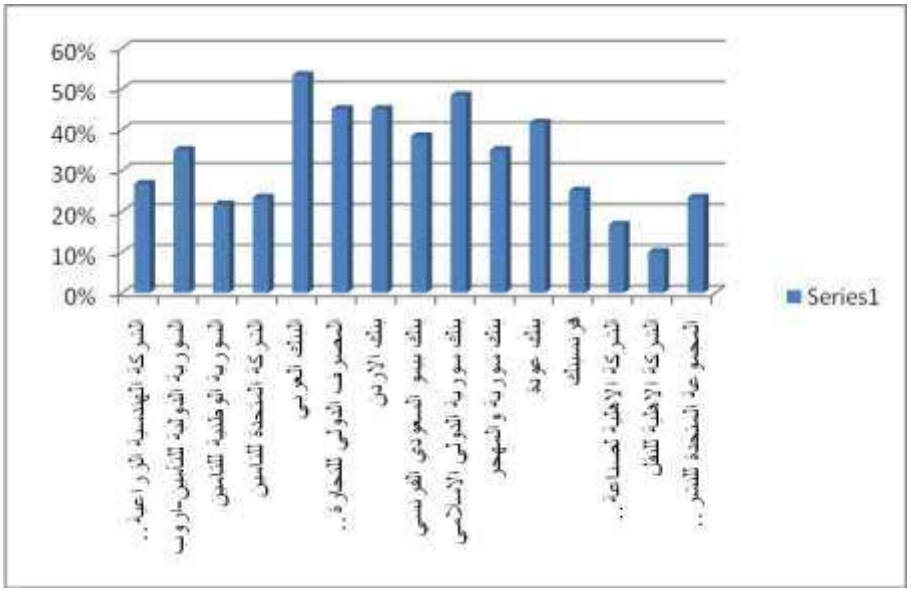
جدول(2): نسبة الإفصاح الاختياري في شركات العينة

القطاع	اسم الشركة	عدد المعلومات المفصح عنها اختياريا	النسبة
الزراعي	الشركة الهندسية الزراعية – نماء	16	27%
التأمين	السورية الدولية للتأمين– أروب	21	35%
	السورية الوطنية للتأمين	13	22%
	الشركة المتحدة للتامين	14	23%
البنوك	البنك العربي	32	53%
	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	27	45%
	بنك الأردن	27	45%
	بنك بيمو السعودي الفرنسي	23	38%
	بنك سوية الدولي الإسلامي	29	48%
	بنك سورية والمهجر	21	35%
	بنك عودة	25	42%
	فرنسبنك	15	25%
الصناعي	الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية	10	17%
الخدمات	الشركة الأهلية للنقل	6	10%
	المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق	14	23%

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن هناك تبايناً ,واضحاً في نسبة الإفصاح الاختياري بين الشركات المدروسة، حيث ارتفعت النسبة في قطاع البنوك وكانت الأعلى في البنك العربي في حين كان التباين طفيفاً بين البنوك الأخرى باستثناء فرنسبنك الذي كانت نسبته منخفضة نظراً لأنه بدأ عمله بتاريخ 2009/1/15، كما احتلت الشركة السورية الدولية للتأمين النسبة الأعلى في قطاع التأمين بإفصاحها عن 21 عنصراً بنسبة 35% بينما بقيت نسب الشركات الباقية في قطاع التأمين والقطاع الزراعي متقاربة بين 22% و27%. حصل كل من الشركة الاهلية لصناعة الزيوت النباتية وهي الشركة الوحيدة المسجلة في السوق من القطاع الصناعي والشركة الأهلية للنقل المسجلة في قطاع الخدمات على أدنى النسب إذ بلغت نسبة الأولى 17% في حين بلغت الثانية 10% بإفصاحها عن 6 معلومات فقط من أصل 60 معلومة تضمنتها القائمة المقترحة*، كما وبلغت نسبة الإفصاح في شركة المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق 23%.

والشكل رقم (1) يبين التمثيل البياني للنتائج التي تم التوصل إليها:

*** يجدر التنويه في هذا الإطار إلى أنها حاولت ربط انخفاض نسبة الإفصاح الاختياري في كل من الشركتين الأهلية لصناعة الزيوت النباتية، والأهلية للنقل بالنظر إلى الملكية باعتبار أن مقر الشركتين في محافظة حماه وتعمل كل منهما تحت اسم الشركة الأهلية فقامت بالاستقصاء عن الملكية بالاتصال المباشر مع ادارتي الشركتين لتؤكد الإدارتين أن ملكيتهما منفصلة تماماً مما اقتضى التنويه.**



الشكل (1): التمثيل البياني لنسب الإفصاح الاختياري في شركات العينة

هذا و قد تم ترتيب شركات العينة تنازلياً بحسب نسب الإفصاح الاختياري، حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

جدول(3): ترتيب شركات العينة تنازلياً حسب نسبة الإفصاح

الترتيب	اسم الشركة	النسبة
1	البنك العربي	53%
2	بنك سورية الدولي الإسلامي	48%
3	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	45%
4	بنك الاردن	45%
5	بنك عودة	43%
6	بنك بيمو السعودي الفرنسي	38%
7	السورية الدولية للتأمين– أروب	35%
8	بنك سورية والمهجر	35%
9	الشركة الهندسية الزراعية – نماء	27%
10	فرنسبنك	25%
11	الشركة المتحدة للتامين	23%
12	المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق	23%
13	السورية الوطنية للتأمين	22%
14	الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية	17%
15	الشركة الأهلية للنقل	10%

يلاحظ في الجدول رقم (3) أن الشركات الأكثر إفصاحاً اختيارياً كانت شركات قطاع البنوك والتي تجاوزت نسبة الإفصاح الاختياري فيها حد ال 40% وهي: البنك العربي، بنك سورية الدولي الإسلامي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك الأردن، وبنك عودة. ويمكن أن يعود ذلك إلى أحد الأسباب الآتية:

1. طبيعة المنتج والخدمات التي تقدمها.
2. خبرة القائمين على العمل فيها، خاصة أن أغلب المصارف الخاصة هي فروع لشركات غير سورية الأمر الذي قد يشير إلى أن هذه المصارف قد استفادت من خبرة الشركات المالكة لها.
3. ارتفاع حجم عملياتها مقارنة مع الشركات الأخرى.
4. المنافسة داخل القطاع.
5. حجم القطاع الذي يمثل 60% من الشركات المسجلة في سوق دمشق بواقع 12 من أصل 20 شركة مسجلة الأمر الذي يعكس خبرة أكبر للعمل المصرفي.

كما تم تحديد نسبة الشركات التي أفصحت اختيارياً عن كل معلومة من المعلومات الواردة في القائمة على حدى، وقد جاءت النتائج على الشكل الذي يوضحه الجدول رقم (4):

جدول(4): عدد الشركات التي أفصحت عن كل معلومة على حدى ونسبتها من العينة

م	المعلومات	عدد الشركات التي تفصح عن البند	النسبة
1	معلومات تاريخية عن الشركة	15	100%
2	الهيكل التنظيمي للشركة	13	87%
3	بيان بالاستراتيجية والأهداف العامة	15	100%
4	بيان بالإستراتيجية والأهداف المالية	4	27%
5	بيان بالاستراتيجية والأهداف التسويقية	7	47%
6	بيان بالاستراتيجية والأهداف الاجتماعية	3	20%
7	تأثير ألاستراتيجيه على نتائج الشركة الحالية	4	27%
8	تأثير ألاستراتيجيه على نتائج الشركة ألمستقبليه	2	13%
9	سياسة الأبحاث والتطوير	3	20%
10	مواقع أنشطة البحث والتطوير	2	13%
11	عدد العاملين في البحث والتطوير	1	7%
12	التنبؤات "النوعية" الغير كمية بالمبيعات	10	67%
13	التنبؤات الكميه للمبيعات	2	13%
14	التنبؤات "النوعية" الغير كمية بالربح	6	40%
15	التنبؤات الكمية للأرباح	1	7%
16	التنبؤات النوعية للتدفقات النقدية	1	7%
17	التنبؤات الكمية للتدفقات النقدية	1	7%
18	الافتراضات التي بنيت عليها التنبؤات	4	27%
19	أعمار المدراء	3	20%
20	الشهادات العلمية للمدراء	9	60%
21	الخبرات العملية للمدراء	5	33%
22	مواقع قيادية سبق للمدراء العمل بها	5	33%
23	معلومات عن العاملين	12	80%
24	توزيع العاملين داخل إدارات الشركة	2	13%
25	عدد العاملين للعامين الماضيين	8	53%

26	مبررات التغير في عدد العاملين	3	20%
27	تقرير عن مسئولية المدراء في إعداد التقارير المالية	15	100%
28	مجموع المبالغ المصروفه للمدراء خلال العام المالي أو المحفزات المصروفه لهم لإغرائهم للانضمام للشركة	7	47%
29	التعويضات المصروفة للمدراء مقابل فصلهم	0	0%
30	من هو صاحب الصلاحية في تحديد التعويضات للمدراء وكيف يتم تحديدها	0	0%
31	أسماء أعضاء لجنة التعويضات	0	0%
32	المبالغ المصروفة على التدريب	8	53%
33	نوعية التدريب	9	60%
34	نوعية العاملين الذين تم تدريبهم	5	33%
35	عدد العاملين الذين تم تدريبهم	5	33%
36	معلومات عن الحوادث التي حصلت في الشركة	4	27%
37	تكاليف السلامة في الشركة	1	7%
38	سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة	1	7%
39	برنامج حماية البيئة	0	0%
40	التبرعات الخيرية	5	33%
41	البرامج الاجتماعية	2	13%
42	المعلومات القطاعية	13	87%
43	تحليل المنافسين	2	13%
44	حصة السوق	9	60%
45	معدلات الربحية	11	73%
46	معدلات التدفق النقدي	3	20%
47	معدلات السيولة	2	13%
48	معلومات مالية تاريخية	10	67%
49	معلومات عن الإعلانات	1	7%
50	تأثير التضخم على مستقبل عمليات المنشأة	0	0%
51	تأثير التضخم على نتائج الشركة	0	0%
52	تأثير التضخم على الأصول	1	7%
53	تأثير معدلات الفائدة على نتائج الشركة	10	67%
54	معلومات عن العملة الاجنبيه	9	60%
55	نوعية حملة الأسهم	11	73%
56	القيمة السوقية في نهاية السنة	6	40%
57	اتجاهات القيمة السوقية	0	0%
58	تفاصيل أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة المراجعة	0	0%
59	مهام لجنة المراجعة	2	13%
60	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	0	0%

بناءً على ما سبق، يلاحظ أن أكثر عشر معلومات يتم الإفصاح عنها هي المعلومات التي يوضحها الجدول رقم (5):

جدول(5): أكثر 10 معلومات تم الإفصاح عنها اختيارياً

الترتيب	المعلومات	عدد الشركات	النسبة
1	معلومات تاريخية عن الشركة	15	100%
2	بيان بالاستراتيجية والأهداف العامة	15	100%
3	تقرير عن مسئولية المدراء في إعداد التقارير المالية	15	100%
4	الهيكل التنظيمي للشركة	13	87%
5	المعلومات القطاعية	13	87%
6	معلومات عن العاملين	12	80%
7	نوعية حملة الأسهم	11	73%
8	معدلات الربحية	11	73%
9	التنبؤات "النوعية" الغير كمية بالمبيعات	10	67%
10	معلومات مالية تاريخية	10	67%

إن معظم الإفصاحات الاختيارية تتركز حول المعلومات العامة للشركة والاستراتيجية والأهداف العامة لها في حين يحتل التركيز على بعض المعلومات المالية حول معدلات الربحية والمعلومات المالية التاريخية نسب أقل الامر الذي يدل على عدم وجود وعي كافٍ بأهمية معلومات الإفصاح الاختياري لدى تلك الشركات.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. من خلال ما سبق يمكن القول بوجود تباين في حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بين الشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية والذي يمكن أن يرد إلى العديد من العوامل منها: حجم الشركة، تكاليف الإفصاح الاختياري، حجم السوق، حداثة السوق، طبيعة الأنظمة والقوانين المطبقة.
2. إن تباين حجم ونوعية الإفصاح بين الشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية لا يمكن أن يخفي اهتمام الشركات المسجلة بالإفصاح الاختياري وهو ما يعد عاملاً إيجابياً يعبر عن رغبة تلك الشركات في تزويد الأطراف المهتمة بالتقارير السنوية بمعلومات إضافية عما يفرضه معيار العرض والإفصاح العام.
3. النسبة الأكبر من الشركات تفصح عن معلومات اختيارية تركز عموماً على الاسترتيجية العامة للشركة، وبعض المعلومات المالية الهامة والتي قد تكون ذات فائدة لبعض الأطراف وخاصة المستثمرين، من أمثلتها المعلومات القطاعية، معدلات الربحية، المعلومات المالية التاريخية.

اقتراحات لبحوث مستقبلية في الإفصاح الاختياري:

1. دراسة العوامل المؤثرة في الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة السورية.
2. تأثير الإفصاح الاختياري على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية.

المراجع:

1. الحيالي، وليد ناجي. *النظرية المحاسبية*. من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، 440.
2. عبدالكريم، عارف عبدالله. *الإفصاح الاختياري مع دراسة ميدانية لجانب الطلب في البيئة المصرية*، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الأول.،2003، 25.
3. مارق، سعد. *قياس مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية*. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد173،2009، 25: 279.
4. CHAU, G.K., GRAY, S.J. *Ownership Structure and Corporate Voluntary Disclosure in Hong Kong and Singapore*, the International Journal of Accounting, 2002, 37, 247-265.
5. COLLETT, HRASKY. *Voluntary disclosure of corporate governance practices by listed Australian companies*. Corporate Governance-An International Review, 2005, 13(2), 188−196.
6. DARROUGH, M. *Disclosure Policy and Competition: Cournot vs. Bertrand.* The Accounting Review, 1993, 24: 243.
7. FIRTH, M.A. *The Impact of Size, Stock Market Listing, and Auditors on Voluntary Disclosure in Corporate Annual Reports*, Accounting and Business Research, Autumn, 1979,273-280.
8. FOSTER, G. *Financial Statement Analysis*. Prentic- Hall Inc, Englewood Cliffs, 1986, 304.
9. GROOM, C., DU, S., QU, W., SIMS, R. *Accounting Regulation and Corporate Governance in China's Listed Companies – An Examination of The Changing Environment and Current Issues*, Paper Presented at the 2004 Dest (CHESI) Beijing Conference,2004,45, 212-257.
10. GUTHRI, J, PETTY, R. and YONGVANICH, K. *Using content analysis as a research method to inquire into intellectual capital reporting*, Journal of Intellectual Capital,2004, 5(2): 282-293.
11. HEALY, P. M., & PALEPU, K. G. *Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature*, Journal of Accounting and Economics, 2001, 31, 405−440.
12. HOUSSAIN, M., REAZ, M., *Determinants and characteristics of voluntary,* Corporate Social Responsibility and Environmental Management Corp. Soc. Responsibility. Environment Management, disclosure by Indian banking companies, 2007, 14(5), 274−288.
13. HUSSAIN, M. , HAMMAMI, H. *Voluntary disclosure in the annual reports of an emerging country: The case of Qatar*, Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting,25,2009, 255–265.
14. KUMAR, G., WILDER, W. M., STOCKS, M. H. *Voluntary accounting disclosures by US-listed Asian companies,* Journal of International Accounting Research, 2008, 7(1), 25−50.
15. LAMBERT, R. *Contracting theory and accounting*, Journal of Accounting and Economics, 2001, 32: 3-87.
16. LATRIDIS, G. *Accounting disclosure and firms' financial attributes: Evidence from the UK stock market*. International Review of Financial Analysis, 2008, 17(2), 219−241.

17.LEVENTIS, S. Weetman. *Exploring and Explaining Variations in Voluntary Disclosure in a European Emerging Capital Market: Evidence from the Athens Stock Exchange*. Paper submitted to the BAA[S], Regional Conference, University of Aberdeen, 2000, 77.

18.MARSTON, CL, SHRIVES, PJ. *The use of disclosure indices in accounting research: a review article*, Br. Accounting Review, 1991, 23(3): 195-210.

19.MCKNIGHT, P. J., TOMKIMS, C. *Top executive pay in the United Kingdom: A corporate governance dilemma*. International Journal of the Economics of Business, 1999, 6(2), 223−243.

20.MEEK, G.K., ROBERT, C.B., and Gray, S.J. *Factors Influencing Voluntary Annual Report Disclosure by US, UK and Continental European Multinational Corporations*, Journal of
International Business Studies, 1995, 26, 555-572.

21.MITTON, T. *A Cross Firm Analysis of the Impact of Corporate on the East Asian Financial Crises*, Journal of Financial Economics, 2002, 64(2): 215-241.

22.ROSS, S. *The determination of financial structure: the incentive-signaling approach*. Bell Journal of Economics, 1977, 17:187.

23.SKKINER, D. *Why firms voluntarily disclose bad news*. Journal of Accounting Research, 1994, 32, 38−61.

24.TRUEMAN, B. *Why do managers voluntarily release earnings forecasts?*, Journal of Accounting and Economics, 1986, 8, 53−71.

25.WALLACE, RSO, NASER, K. Firm-*specific determinants of comprehensiveness of mandatory disclosure in the corporate annual reports of firms on the stock exchange of Hong Kong*, J. Accounting. Public Policy, 1995, 14(4): 311-368.

26.WATTS, R.L.; ZIMMERMAN, J.L. *Positive Accounting Theory: A Ten Year Perspective*. The Accounting Review, 1990, 25:209.

27.WEN Q, PHILOMENA L. *Cultural Impact on Chinese Corporate Disclosure – A Corporate Governance Perspective*, Managerial Auditing Journal, 2006, 21(3): 241-264.

28. القانون رقم 33، 3−5.

29.التعليمات التنفيذية لقانون هيئة الأوراق والأسواق المالية الرقم 3946 تاريخ 28−8−2006. 13−9−2010.
www.scfms.sy/forms/www/guest_lawview.php?id=11

30. نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الرقم 3943 تاريخ 28−8−2006، 4. 13−9−2010.
www.scfms.sy/forms/www/guest_lawview.php?id=8